



أحد القانونيين خلال إضراب أمس (محمد ماهر)



شعبة حصص الوراثة بدون عمل



المرجعون حضروا وغاب القانونيون

للمطالبة بإقرار كادرهم ومساواتهم بزملائهم القانونيين في مؤسسات الدولة

# الوردان: 1400 قانوني في 52 جهة حكومية أضربوا عن العمل أمس



لافتات اعتذار عن العمل وضعها القانونيون على أبواب مكاتبهم

**الدوسري لقانوني «الشؤون»: الحكومة وعدت بدراسة مطالبكم**

دعا الوكيل المساعد للشؤون القانونية في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل جمال الدوسري المعتصمين من القانونيين الى عدم الاستمرار في اعتصامهم من أجل المصلحة العامة للدولة، ولكي لا تتعطل مصالح الناس في وزاراتهم، لافتاً إلى أن الحكومة وعدت بدراسة طلبات موظفي الوزارات الخاصة بإقرار كادرهم ويقوم ديوان الخدمة المدنية بدراسة تلك الكوادر والمطالب لإقرار ما يستحق منها.

جاء ذلك عقب إضراب عن العمل اقامه القانونيون في مجمع وزارات الدولة صباح أمس شارك فيه عدد كبير من موظفات الشؤون القانونية الذين حملوا لافتات طالبوا فيها بحقوقهم.

● بشري شعبان



المكاتب خالية من القانونيين

نحو 1400 قانوني أضربوا عن العمل في مختلف جهات الدولة البالغ عددها 52 جهة، هذا ما أعلنه رئيس نقابة القانونيين حمد الوردان صباح أمس خلال الإضراب الذي بدأ مع بداية دوام أمس الخميس واستمر حتى نهاية اليوم وأصاب العديد من الجهات والمصالح الحكومية بالشلل التام. وحمل عدد كبير من موظفي وموظفات الشؤون القانونية لافتات طالبوا فيها بحقوقهم وانتقلوا من مجمع الوزارات الى الخارج مراعاة لتعاليم الأمن بعدم التصوير داخل المجمع، مطالبين بإقرار كادرهم ومساواتهم بزملائهم القانونيين الذين يعملون في مؤسسات الدولة القانونية أصحاب نفس المؤهل الجامعي. وقال رئيس مجلس إدارة نقابة القانونيين حمد الوردان: نحن نطالب من خلال هذا الإضراب الذي يشترك فيه قانونيون من 52 جهة حكومية بإلغاء التمييز الطبقي بين القانونيين في مختلف الجهات، مؤكداً أن القانونيين يجب أن يعملوا تحت مسمى واحد سواء كانوا بالفقوى والتشريع أو بالتحقيقات أو بالبلدية أو في باقي الوزارات، مشيراً إلى أن النقابة لا تعترف بمسمى موقوف أو مأمور تنفيذ أو ضابط دعاوى ولا باحث أو اختصاصي قانوني، بل أن المسميات التي نطالب بتوحيدها بين جميع القانونيين هي محام ومحقق ومستشار و كاتب عدل ولن نقبل بغير هذه المسميات.

كانت تطالب في السابق بإقرار الكادر للقانونيون ولكن الآن ليست لنا مطالب سوى إلغاء التمييز، مؤكداً على أن الوضع خطير جداً لقيام قانونيين بالعمل تحت مسمى موقف، ولذلك لن نسكت عن تلك المسميات. ولفت إلى أن النقابة قامت قبل أن تلجأ إلى الإضراب بالعديد من الإجراءات، حيث سبق وأن ناشدنا مجلس الخدمة المدنية والحكومة وطالبنا بإلغاء هذا التمييز الحاصل بين القانونيين لاسيما أن المؤهلات موحدة وطبيعة العمل متشابهة فيما بينهم، إلا أن الحكومة ومجلس الخدمة المدنية أصروا على عدم النظر إلى مطالب القانونيين. وتابع استبشرنا خيراً عندما سمعنا أن ديوان الخدمة المدنية وافق على إقرار كادر القانونيين إلا أننا فوجئنا بأن الكادر كان للقانونيين في الفقوى والتشريع والتحقيقات والبلدية دون أن يشمل القانونيين في باقي الوزارات. وأكد الوردان أن مشكلة القانونيين ليست مع الحكومة بل مع ديوان الخدمة المدنية، وعليه أن يتحمل المسؤولية

**مشكلتنا ليست مع الحكومة بل مع ديوان الخدمة المدنية وعليه أن يتحمل المسؤولية القانونية لاتخاذ هذا القرار**

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بمزيد من الأسى والرضا بقضاء الله وقدره

ينعي

## آل الملقى

في الكويت وسورية

فقيدتهم المرحومة بإذن الله تعالى

# هند السمان

أرملة المرحوم/ محمد شفيق الملقى

ووالدة كل من:

مصطفى، م. سمير، ود. هنيدي ووائل

التي وافتها المنية في مدينة حماة في سورية

تقبل التعازي اليوم الجمعة

من الساعة ٧ - ١٠ مساءً ولمدة ٣ أيام

للرجال: حولي - قطعة ١ - شارع ٩ - مقابل اللجنة الأولمبية عمارة ثلث مساعد الصالح - الدور الثالث شقة ١٠

للنساء: حولي - قطعة ١ - شارع ٩ - عمارة الأوقاف فوق بقالة ليالي البدر - الدور التاسع - شقة ٢٥

إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ

**المحامي العام: تطبيق الإجراءات القانونية بشكل سليم يقضي على الفساد**

فبينما - كونا: قال المحامي العام سعد الصفران أن تطبيق الإجراءات القانونية بشكل سليم ودون انتقائية كفيل بالقضاء على الفساد بمختلف أشكاله.

وأضاف الصفران في تصريح له «كونا» على هامش أعمال الدورة الـ 20 للجنة الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة وقرار العدالة الجنائية المنعقدة في فيينا أن هناك دولا آمنة من آفة الفساد بسبب التزامها بإنفاذ القوانين، مقابل دول أخرى يستشري فيها الفساد والقتل والفوضى بسبب غياب المساءلة والشفافية وسيادة القانون. وحول أبرز المواضيع التي تبحث خلال الدورة الحالية قال ان الدورة تنظر في جدول أعمال حافل بالمواضيع بينها كيفية تحسين التصديق على الصكوك الدولية الرامية الى الوقاية من الجريمة بما فيها الإرهاب ومكافحتها والفساد وتنفيذها. ونكر ان المشاركين يبحثون أيضا سبل مكافحة الجريمة المنظمة عبر الانترنت لاسيما بالنسبة لاستغلال الاطفال وجرائم الانترنت والتكنولوجيا العصرية، مؤكدا

اهمية العروض المطروحة من قبل الوفود المشاركة في أعمال هذه الدورة. وتطرق الى الاجتماع التأسيسي الذي عقدهه المجموعة العربية برئاسة مستشار الأمين العام للجامعة العربية للشؤون القانونية رضوان بن خضراء، مؤكدا أهمية مشروع القرار الذي تقدمت به مصر وفلسطين بشأن الحماية الفكرية وما يتصل باسترداد الآثار. وأوضح الصفران ان هذا الموضوع احتل اهتماما كبيرا خلال الدورة الحالية، مشيراً الى بروز تصورات وأفكار تقدمت بها الكويت ودول أخرى من اجل اعادة هذا الموضوع بصيغة ثانية ومناقشته ليشمل مواضيع أوسع. وشدد على ان الدول العربية برمتها حريصة على استرداد ما نهب من تراثها الثقافي، مؤكدا ان هذه المسألة مطروحة للنقاش بشكل مستمر بين الدول العربية وداخل الجامعة العربية. ونكر ان المجموعة العربية بحثت الملاحظات بشأن البرنامج الاقليمي لمكتب الأمم المتحدة حول مكافحة المخدرات ومنع الجريمة وتحديث العدالة

المحامي العام سعد الصفران